

مؤتمر التعليم المستمر وتغيرات سوق العمل في دول مجلس التعاون

١٦-١٧ ربيع أول ١٤٢٤هـ - الموافق ١٧-١٨ مايو ٢٠٠٣م

وحدة التعليم المستمر وخدمة المجتمع

جامعة قطر — الدوحة

عقد المؤتمر الثالث للتعليم المستمر برحاب جامعة قطر بعنوان "التعليم المستمر وتغيرات سوق العمل في دول مجلس التعاون" والذي نظّمته وحدة التعليم المستمر وخدمة المجتمع خلال الفترة من ١٧-١٨ مايو ٢٠٠٣م.

هدف المؤتمر: -

هدف المؤتمر إلى عرض ودراسة وتطوير برامج التعليم المستمر والأنشطة الاجتماعية، ومدى توافقها مع حاجة سوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

محاور المؤتمر: -

١. وضع معايير وشروط لإنشاء مراكز التدريب الخاصة.
 ٢. تخصيص دورات متخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة والعاملين في مجالهم، موجهة لهم ، تقدمها مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر.
 ٣. عرض لتجارب وخبرات مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر .
 ٤. عرض تجربة مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة الكويت، الخاصة في برنامج "كيف تبحث عن فرصة عمل وتفوز بها" مع ورقة العمل المقدمة بعنوان: (البطالة واحتياجات سوق العمل) .
- وتضمن برنامج هذا المؤتمر أربع جلسات على مدى يومين ، على النحو الآتي :

اليوم الأول: -

الجلسة الأولى: تم فيها استعراض ومناقشة ورقتان وهي كالآتي :

الورقة الأولى: بعنوان "سبل تعزيز التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص

في مجال التدريب والتأهيل" :

أشارت هذه الدراسة إلى:

١. أهمية التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص في نجاح هذين القطاعين.

٢. مجالات التعاون المتعددة بين الجامعات والقطاع الخاص والتي يمكن أن تقدمها لخدمة المجتمع.

٣. استراتيجية التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص. تتضمن هذه الاستراتيجية التعاون واستمرارية التجاوب السريع بينهم لمعرفة متطلبات السوق والمحافظة على نوعية الأداء والعمل على رفع كفاءة الإعلام في مجال التدريب والتأهيل.

٤. أدوات تنفيذ تلك الاستراتيجية.

٥. معوقات تنفيذ التعاون وطرق معالجتها.

٦. أهمية التكامل بين الجامعات والقطاع الخاص وبقية الجهات العاملة في مجال خدمة المجتمع، سعياً وراء الرقي بالمجتمع في كافة عناصره.

الورقة الثانية: بعنوان "التعليم والتدريب في خدمة المجتمع (تجربة كلية المعلمين في المملكة العربية السعودية) :

تناولت هذه الدراسة أهداف كليات التربية في المملكة العربية السعودية، و تناولت أيضا رسالة كليات المعلمين في خدمة المجتمع. كما أشارت إلى أهمية إنشاء مركز للتدريب وخدمة المجتمع، دعما لربط مخرجات كليات المعلمين بالمجتمع المحلي. وكذلك أوضحت مهام مراكز التدريب وخدمة المجتمع .

الجلسة الثانية: تم فيها استعراض ومناقشة ورقتان كالتالي :

الورقة الأولى: بعنوان "برنامج السنة التأهيلية المسائي لخريجي الثانوية العامة" (تجربة جامعة أم القرى بمكة المكرمة في استيعاب الطلاب والطالبات من خريجي الثانوية العامة وتأهيلهم للدراسة الجامعية) :

أشارت هذه الورقة إلى أهداف البرنامج المقترح، ووصفت هذا البرنامج وصفا دقيقا محددة مدة البرنامج ، والخدمات الجامعية ، والكليات المعنية بالبرنامج وشروط القبول في البرنامج ، وكما بينت هذه الورقة الخطة التنفيذية لهذا البرنامج وأيضاً شروط الالتحاق بالجامعة أو التحويل من كلية إلى أخرى ، وبينت أيضاً نظام التقديرات.

الورقة الثانية: بعنوان "برنامج التعليم الطبي الموازي بكلية الطب والعلوم الطبية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة" :

وضحت هذه الورقة فكرة التعليم الموازي، وأهميته . وكما تناولت برنامج التعليم الطبي الموازي بكلية الطب والعلوم الطبية، حيث أوضحت أهداف البرنامج ومميزاته، والتكاليف الدراسية، والخطة التشغيلية للبرنامج، وأعداد المقبولين والمقبولات في البرنامج، واختتمت الورقة بتوصيات لبرنامج التعليم الطبي الموازي.

اليوم الثاني: -

الجلسة الأولى: تم فيها استعراض ومناقشة ثلاثة أوراق كالاتي :

الورقة الأولى: بعنوان "البطالة واحتياجات سوق العمل" :

تناولت هذه الورقة متطلبات إعداد الخريج الجامعي، واحتياجات التعلم والتعليم "الخطة الأكاديمية" واحتياجات سوق العمل لكل من تكنولوجيا التعلم والخدمات الأكاديمية المساندة . وما يمكن عمله لدعم التطلعات المستقبلية . وكذلك تناولت هذه الورقة جامعة الكويت واحتياجات سوق العمل، والتطور والاحتياجات التعليمية، وأيضاً تناولت بعض المفاهيم المرتبطة باحتياجات سوق العمل والقوى العاملة. والتحديات التي تواجه الجامعة في المرحلة الحالية، وجهود الجامعة في تحقيق احتياجات سوق العمل، وكذلك تناولت المرأة وسوق العمل في الكويت، والتعليم الفني واحتياجات سوق العمل.

الورقة الثانية: بعنوان " أثر التقنيات التعليمية الحديثة على مسيرة التعليم

المستمر" : احتوت هذه الورقة على عدد من العناصر أهمها :

- تعريف مصطلح كلا من التقنيات التعليمية الحديثة والتعليم المستمر.
 - نظرة تاريخية لاستخدام وسائل وتقنيات التعلم في التعليم المستمر.
 - التقنيات الحديثة في التعليم المستمر (الإذاعات، التلفاز، الشبكة العنكبوتية "الإنترنت"، البرامج الحاسوبية).
 - اثر التقنيات الحديثة في ظهور طرق وأساليب جديدة من التعليم المستمر لم تكن معروفة من قبل ، ومن أهمها التعلم الذاتي والتعليم عن بعد .
 - وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :
- أ - تعتبر التقنيات الحديثة مصدرا من مصادر المعلومات في التعليم المستمر.

- ب - استخدام التقنيات الحديثة يتناسب ورسالة التعليم المستمر.
- ج - اثر استخدام التقنيات الحديثة في ظهور أنماط جديدة من التعليم مثل التعلم الذاتي والتعليم عن بعد.
- كما اختتمت الدراسة بعدد من التوصيات.

الورقة الثالثة: بعنوان "اتجاهات المعلمين نحو إنشاء مدارس خاصة لتعليم الكبار" :

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاه المعلمين في مدينة الرياض نحو إنشاء مدارس خاصة بالمتعلمين الكبار. إذ أن المتعلمين الكبار يدرسون في مدارس التعليم العام النهارية والتي قد لا تكون مناسبة لمرحلتهم العمرية ولطرائق التعلم الخاصة بهم. وتكونت عينة الدراسة من (٣٢٩) معلماً من جميع مراحل التعليم العام بمدينة الرياض ، طبقت عليهم استبانة الاتجاهات نحو انشاء مباني خاصة لتعليم الكبار . وأظهرت الدراسة أن هناك اتفاق بين المعلمين على أهمية تصميم وإنشاء مباني مدرسية خاصة بالدارسين الكبار حيث يستطيعون ممارسة نشاطاتهم التعليمية والاجتماعية بعيداً عن مدارس الصغار، ويكون المبنى المدرسي بمثابة مركزاً للتعليم المستمر. كما اشارت نتائج الدراسة الى موافقة المعلمين على ضرورة توفر الإضاءة الجيدة في قاعات الدراسة وكذلك التهوية الجيدة، وضرورة أن تكون المدارس مهيأة، ومعدة إعداداً جيداً لاستعمال الدارسين الكبار. وقد أوصت الدراسة بضرورة إنشاء مباني خاصة بالدارسين الكبار وان تكون القاعات ذات إضاءة وتهوية مناسبة . وان تتوفر مكتبة وملاعب رياضية حديثة في المبنى المدرسي. وان تتم عمليات الصيانة بشكل دوري ومنظم .

الجلسة الثانية: تم فيها استعراض ومناقشة ورقتان كالتالي :

الورقة الأولى: بعنوان "برنامج توعية معلمي التعليم العام بكيفية التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة" :

تناولت هذه الدراسة محاور عديدة وهي كالتالي:

مفهوم التربية الخاصة والتعريف بفئاتها - خصائص واحتياجات التلاميذ الموهوبين - خصائص واحتياجات التلاميذ ذوي صعوبات التعلم - خصائص واحتياجات التلاميذ المعوقين عقليا - خصائص واحتياجات التلاميذ المعوقين بصرياً - خصائص واحتياجات التلاميذ المعوقين حركياً - خصائص واحتياجات التلاميذ المضطربين سلوكيا وانفعاليا و المتوحدين - التعريف بأساليب التشخيص والتقويم لذوي الاحتياجات الخاصة - الدمج التربوي - استراتيجيات التعلم بأنواعها المختلفة.

الورقة الثانية: بعنوان "تفعيل دور مراكز ومعاهد التعليم والتدريب الخاصة في تنمية الموارد البشرية بدولة قطر" :

تضمنت هذه الدراسة خمسة أجزاء:

الجزء الأول: يتمثل في أهداف الدراسة ومنهجها وتنظيمها.

الجزء الثاني: يتعلق بمراجعة الأدبيات المرتبطة بالتحديات والتوجهات الحديثة للتعليم والتدريب في القطاع الخاص ، وأيضاً بتقليص دور الدولة في العملية التدريبية والتعليمية وكذلك بتنامي دور القطاع لخاص في العملية التدريبية والتعليمية.

الجزء الثالث: يتعلق بعرض المعلومات الميدانية المتمثلة في التنوع الاقتصادي وسوق العمل بدولة قطر، وكذلك التشريع الخاص بمراكز ومعاهد التعليم بدولة قطر.

الجزء الرابع: يتعلق هذا الجزء بمناقشة المعلومات الميدانية على ضوء ما تم استعراضه من تحديات وتوجهات تعليمية وتدريبية، وكذلك على ضوء العلاقة بين المحاور الرئيسية المكونة لهذه المعلومات.

الجزء الخامس: شمل على نتائج الدراسة وتوصياتها.

توصيات المؤتمر :-

في ضوء الاوراق المقدمة لجلسات المؤتمر وما أسفرت عنها المناقشات والمداوات لتلك الاوراق ، تم تقديم التوصيات الآتية:

١. العمل على تفعيل التعاون والتواصل بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من جهة، ومؤسسات القطاع الخاص من جهة أخرى. من أجل النهوض بخدمة المجتمع في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
٢. على الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخذ بمعطيات التطور لمواكبة مستجدات العصر والتعامل مع التقنيات الحديثة ونظم المعلومات التي تؤدي إلى رفع مستوى الخريجين من التعليم العام و الجامعي، ذلك لتحقيق التفوق في الأعمال والوظائف التي يتوقع زيادة الطلب عليها مستقبلا.
٣. ضرورة استثمار الطاقات والإمكانات العلمية والفنية المتاحة بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي، للارتقاء بمستوى أفراد المجتمع وذلك لضمان حصولهم على فرص العمل المناسبة.
٤. العمل على ربط مراكز البحث العلمي في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بمتطلبات الإنتاج والتنمية الشاملة في المجتمع.

٥. على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن توفر قاعدة معلومات تتعلق باحتياجات سوق العمل من التخصصات المختلفة، ولمدة زمنية طويلة نسبيًا. بحيث تساعد في إعداد الكوادر الجامعية، و إعداد البرامج التدريبية اللازمة وفق الاحتياجات. لمواجهة التحديات المستقبلية.
٦. توفير البيئة التعليمية الملائمة للعملية التدريبية الخاصة بكبار السن في دول المجلس، ويدخل في ذلك تجهيز المباني والمكتبات والقاعات الدراسية، وتوفير التكنولوجيا المناسبة فيها. إلى جانب العمل الدؤوب على توفير الأساتذة الأكفاء، لإنجاز العملية التعليمية بمستوى متطور.
٧. الاستفادة من بعض التجارب مثل برنامج السنة التأهيلية المسائية في جامعة أم القرى، لاستيعاب خريجي الثانوية العامة من البنين والبنات. والعمل على إقامة برامج مشابهة في كليات ومراكز خدمة المجتمع. بما يحقق الموائمة بين إتاحة فرصة الدراسة الجامعية، واحتياجات سوق العمل وذلك وفقا لظروف كل جامعة أو مؤسسة تعليمية.
٨. على الجامعات و مؤسسات التعلم العالي بدول المجلس، ضرورة التوسع في برامج التعليم المستمر والتدريب، وضرورة استخدام التقنيات الحديثة في التعلم.
٩. تصميم و تنفيذ برامج تدريبية، تعني بتتمية مهارات العاملين في مجال التعليم و التدريب، الموجهة لذوي الاحتياجات الخاصة.
١٠. دراسة وتحليل إمكانية تطبيق استراتيجيات دمج الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة، مع طلاب المدارس العادية. والعمل على تهيئة الظروف اللازمة لذلك، مثل تكييف البيئة المدرسية من الناحية التربوية والنفسية والاجتماعية، لأجل تفعيل عملية تنفيذ الاستراتيجية في الدافع الفعلي .

١١. على الجامعات ومؤسسات التعليم العالي نشر الوعي بأهمية ثقافة التعلم والتعليم عن بعد، حيث أنهما من أهم السبل للنهوض بالمجتمعات الخليجية، ولتحقيق خطط التنمية في دول المجلس.
١٢. دعوة الجامعات و مؤسسات التعليم العالي بعمل دراسات عن وضع المعاهد أو المراكز الخاصة التي تعمل في مجالات التدريب والتعليم المستمر في دول المجلس، تستهدف تقييم مخرجات واتجاهات تلك المعاهد أو المراكز.
١٣. على دول المجلس أن تقوم بالتنسيق بين القطاع العام و القطاع الخاص فيما يقدمان من برامج تعليمية وتدريبية، وتشجيع عملية تبادل المعلومات والخبرات بين هذين القطاعين، وتشجيع القطاع الخاص على الاستفادة من أساتذة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من ذوي الخبرة في التدريب والاستشارات.
١٤. إعادة النظر في منح التراخيص الخاصة بإنشاء المعاهد أو المراكز الخاصة التي تعمل في مجالات التدريب والتعليم المستمر في دول المجلس، على أن تكون هناك لجنة أو هيئة مكونة من القطاعات المختلفة في الدولة تكون مهمتها إصدار مثل هذه التراخيص بدلا من أن تكون من جهة واحدة، ويراعي في ذلك خصوصية كل دولة.